

Distr.: General
30 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٦٦ من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ على السلام

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في نيسان/أبريل ٢٠١٨، في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، وفي إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن، جددت التزام الأمم المتحدة ببناء السلام والحفاظ عليه. وفي القرارين المتخذين في عام ٢٠١٦ المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية ٧٠/٢٦٢ وقرار المجلس ٢٢٨٢/٢٠١٦)) أكدت الدول الأعضاء أنه في حين تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن بناء السلام والحفاظ على السلام، يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يفعل المزيد من أجل بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. وفي تقريره لعام ٢٠١٨ عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43) قدم ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارين، كما قدم توصيات محددة لمعالجة الثغرات القائمة. ويقدم هذا التقرير المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرارين بشأن متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (قرار الجمعية ٧٢/٢٧٦ وقرار المجلس ٢٤١٣/٢٠١٨))، آخر ما استجد من معلومات عن تنفيذ التوصيات والخيارات الواردة في التقرير السابق، بما في ذلك ما يتعلق منها بتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ويجري حالياً تنفيذ ٣٨ توصية من التوصيات الـ ٤٢ الواردة في تقريره لعام ٢٠١٨. وأحرز تقدم محدود في أربع توصيات تتعلق بالتمويل، الذي هو من اختصاص الدول الأعضاء. ورغم أن هذا التقرير يبين التقدم الجاري إحرازه عموماً، فمن السابق لأوانه قياس الفوائد الكبيرة للعديد من هذه التوصيات. وعلى نحو ما طلبت الجمعية في قرارها ٧٢/٢٧٦، سأقدم خلال دورتها الرابعة والسبعين تقريراً مفصلاً عن استمرار تنفيذ القرار ٧٠/٢٦٢ والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والخيارات الواردة في تقريره لعام ٢٠١٨.



ثانياً - اتساق العمليات والسياسات لتعزيز الدعم المقدم لبناء السلام والحفاظ على السلام

٢ - تمثلت الرسالة الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٨ عن بناء السلام والحفاظ على السلام في أن من الضروري تعزيز اتساق الجهود الدولية دعماً للحكومات الوطنية وشعبها. ومنذ عام ٢٠١٦، استمرت الزيادة في عدد الوثائق الختامية للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي و مجلس حقوق الإنسان، التي تدمج مفهوم "الحفاظ على السلام" لتصل إلى أكثر من ٨٠ وثيقة سنوياً في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. والأهم من كل ذلك أن العديد من الدول الأعضاء قد أدمجت في سياساتها الوطنية نهجاً للحفاظ على السلام.

٣ - وواصلت لجنة بناء السلام، بوصفها منبرا حكومياً دولياً مرناً ومكرساً، تعزيز اتساق السياسات دعماً للبلدان المتضررة من النزاعات عن طريق الجمع بين الشركاء من داخل الأمم المتحدة وخارجها من خلال المناقشات الإقليمية والمواضيعية والخاصة ببلدان محدّدة. وأتاحت الاجتماعات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا وسيراليون وغامبيا وغينيا - بيساو وكولومبيا وليبيريا ومنطقة الساحل وغيرها من البلدان والمناطق، فرصاً منتظمة لمناقشة التحديات والمخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والأمنية على المستويين الوطني والإقليمي. واستمر تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، ولا سيما عندما يكون المجلس بصدد النظر في استعراض عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وخفضها تدريجياً، وفقاً للبيانين الرئيسيين [S/PRST/2017/27](#) و [S/PRST/2018/20](#). وفي هذين البيانين أعاد المجلس تأكيد اعتماده القيام بانتظام بطلب مشورة محددة واستراتيجية وموجّهة من لجنة بناء السلام والتداول بشأن تلك المشورة والاستفادة منها، وأوضح دور اللجنة في كفاءة التركيز بقوة على الأولويات الوطنية لبناء السلام والتنمية، وفي دعم النهج المتكاملة، وتعزيز المساواة، وتبادل الممارسات الجيدة، وتيسير إقامة شراكات أوسع نطاقاً.

٤ - فمن أجل توجيه عملية تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، قدمت لجنة بناء السلام المشورة الخطية إلى مجلس الأمن بشأن عناصر بناء السلام في الولاية. ومن أجل إعادة التشكيل المستقبلية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بعد اكتمال الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٩ (قرار المجلس ٢٤٥٨ (٢٠١٩))، عقدت اللجنة اجتماعات قبل مداولات المجلس من أجل تزويد المجلس بآراء من مختلف الجهات المعنية عن غينيا - بيساو. وعقدت جلسة تحاور غير رسمية بين المجلس واللجنة قبل زيارة المجلس إلى بوركينا فاسو ومالي في آذار/مارس ٢٠١٩، بغية إطلاع المجلس على مستجدات عمل اللجنة وصندوق بناء السلام في هذين البلدين وفي منطقة الساحل بوجه أعم.

٥ - وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، عقدت اللجنة مناقشات مخصصة للجوانب الجنسانية لعمليات الانتقال وتمويل المساواة بين الجنسين في بناء السلام. وعقدت اللجنة أيضاً اجتماعاً على هامش الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة لمناقشة أوجه الترابط بين نوع الجنس والحماية الاجتماعية والسلام والتنمية.

٦ - وفيما يتعلق بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام بوصفها صلة وصل مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، أتاحت جلسة التحاور غير الرسمية الأولى بين الجمعية العامة واللجنة المعقودة في

٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ فرصة لتعزيز التعاون بين الهيئتين ومناقشة الأولويات المتعلقة بالحفاظ على السلام وبناء السلام، مما أدى إلى إصدار موجز مشترك لرئيس الجمعية ورئيس اللجنة. وركز الحوار المشترك بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أجري في عام ٢٠١٨ على الصلات بين تغير المناخ والتحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل. وأشجع اللجنة على الاستفادة من هذه الخبرات واستكشاف السبل الكفيلة بمواصلة الاضطلاع بدورها الاستشاري ودورها كصلة وصل، مسهمةً بذلك في تعزيز الاتساق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

٧ - وأدت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقتها إلى تأييد ١٥١ دولة من الدول الأعضاء لإعلان التزامات مشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحظ السلام بهدف تعزيز أنشطة حفظ السلام. وتسلبت هذه الالتزامات الضوء على دور لجنة بناء السلام، وأهمية تزويد بعثات الأمم المتحدة التي تمر بمراحل انتقالية بدعم متسق يستشرف المستقبل، واستخدام عمليات حفظ السلام نهجاً شاملة وتشاركية، وأهمية الشراكات في تحقيق نتائج مستدامة.

٨ - ولا يزال منع وقوع الأزمات في صميم الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. وكما سبق أن أكدت، فإن منع الأزمات ينقذ الأرواح ويوفر الأموال ويصون مكاسب التنمية. ويوفر المنع الفعال لنشوب النزاعات وحده ما يصل إلى ٧٠ بليون دولار سنوياً للبلد المتضرر والمجتمع الدولي معاً. وتشكل الوقاية من الأزمات المتعلقة بالمناخ أيضاً تحدياً أساسياً في عصرنا. وهذه الأسباب تبيّن لماذا جعلت الوقاية أولوية في جميع أعمال المنظمة، على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، بوصفها عاملاً مشتركاً بين مسارات الإصلاح الثلاثة. وقد وصفتُ منهاج الوقاية الذي وضعته بأنه أداة تنظيمية وثقافية وإدارية داخلية تمكّن منظومة الأمم المتحدة من تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والقدرات القائمة دعماً للدول الأعضاء. وباستخدام منهجيات محسنة للحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود من أجل توجيه المناقشات الإقليمية المنتظمة بشأن الوقاية التي تدمج الركائز الثلاث، أي التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، تعمل منظومة الأمم المتحدة سوية على نحو أكثر فعالية لكفالة تقديم الدعم للدول الأعضاء في الوقت المناسب وعلى نحو يركز على بناء القدرة على الصمود على الصعيدين الوطني والإقليمي في وجه مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩ - ولا يزال تحقيق الاتساق في مشاركة الأمم المتحدة العملية على نطاق الركائز الثلاث ومع جميع الشركاء المعنيين يمثل أولوية. ومن الأمور الأساسية لتحقيق المزيد من الاتساق مجموعة الإصلاحات المتآزرة التي اقترحتها من أجل إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، وإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية، وإصلاح العمليات والممارسات الإدارية. ومن الأمور المشتركة في هذه الإصلاحات إعطاء الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين على النحو المحدد في استراتيجيتي الصادرة في عام ٢٠١٧. وبالمثل، تُبذل جهود حالياً لتعزيز التمثيل الجغرافي العادل وكفالة أن تعكس الأمانة العامة بصورة أفضل الطابع الدولي للمنظمة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ترسخت هياكل جديدة. وتعزز الاتساق على نطاق ركيزة السلام والأمن من خلال إنشاء الهيكل الأحادي السياسي - العملياتي الإقليمي الذي يتولى مسؤولية دعم اتباع نهج أكثر شمولاً لبناء السلام والحفاظ على السلام. وتعزز الاتساق أيضاً من خلال إدماج مكتب دعم بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية سابقاً في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومن خلال تنشيط مكتب الدعم عن طريق نقل عدد من الوظائف.

١٠ - وأوجدت هذه الإصلاحات فرصاً لتحسين الدعم المتكامل الذي تقدمه المنظمة في الميدان. فعلى سبيل المثال، يجري العمل حالياً في إطار ركيزة السلام والأمن على تقييم الموازنة بين الاستراتيجيات الإقليمية وعمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وتعزيز الجهود المتكاملة لبناء السلام وحفظ السلام على أساس المزايا النسبية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وتشجيع زيادة تنسيق الجهود واتباع نهج مشتركة في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل وغرب البلقان.

١١ - ومن الأولويات أيضاً تخطيط وإدارة عمليات الانتقال في بعثات الأمم المتحدة. ويمكن أن تشمل عمليات الانتقال في البعثات الخفض التدريجي لعملية سلام متعددة الأبعاد أو سحبها، أو الانتقال من عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد إلى بعثة أصغر لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة أو وجود فريق قطري للأمم المتحدة. ويواصل المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة في سياقات البعثات، تقديم الدعم المتصل بالانتقال إلى البلدان الستة التالية ذات الأولوية، وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو والسودان والكونغو وليبيريا ومالي وهايتي. ويشمل هذا الدعم نشر متخصصين في مجال الانتقال، وتنظيم تدريبات متخصصة، ووضع مواد إرشادية ودراسات حول الدروس المستفادة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أصدرت توجيهاً بشأن تخطيط عمليات الانتقال، يستفيد من سياسة المراحل الانتقالية للأمم المتحدة في سياق خفض التدريجي للبعثات أو سحبها ومن سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، ويكملهما من أجل دعم التخطيط المشترك المبكر القائم على حقوق الإنسان والتحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية، وكفالة التمويل والمساعدة التشغيلية وملاك الموظفين الكافي.

١٢ - وفي دارفور، حيث يتم خفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تحضر للخروج بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، تعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع النظراء الحكوميين في أربع ولايات في دارفور على أربع أولويات انتقالية هي: سيادة القانون (الشرطة والعدالة والإصلاحات)؛ وإيجاد حلول دائمة للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة؛ وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛ وتقديم الخدمات الفورية للمشردين داخلياً. ودعماً لعملية الانتقال، وُضع في تصرف فريق الأمم المتحدة القطري مبلغ ١٥ مليون دولار للتمويل البرنامجي من الميزانية المقررة للبعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وسيكون للموارد الإضافية، بما في ذلك تلك الواردة من صندوق بناء السلام، أهمية بالغة لتمكين الفريق القطري من زيادة أنشطته وتوسيع نطاق وجوده لدعم الحكومة في جميع أنحاء دارفور عند خروج العملية المختلطة.

١٣ - وفي هايتي، يتواصل التخطيط المتكامل لعملية الانتقال منذ إعداد استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في أوائل عام ٢٠١٨. وترتكز استراتيجية الانتقال على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالبلد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي يعكس الرؤية الطويلة الأجل لهايتي وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عناصر من النقاط المرجعية للبعثة. ويشدد الاقتراح الذي قدمته بشأن وجود الأمم المتحدة في البلد على شكل كيان للمتابعة، بما في ذلك بعثة سياسية خاصة وفريق قطري معزز، على الترابط القوي بين السلام والأمن، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان والتنمية، مع مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع تلك المجالات الأربعة، وأهمية وجود رؤية متكاملة طويلة الأجل تضمن مواصلة الأمم المتحدة تقديم الدعم بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

١٤ - وينبغي لعمليات الانتقال والتخفيض التدريجي أيضا أن تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية باستمرار، من خلال إدراج الخبرات والتحليلات ذات الصلة وإيلاء الاهتمام الواجب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياقات الانتقالية. وفي هذا الصدد، واستجابة للتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وتقرير عام ٢٠١٧ عن المرأة والسلام والأمن (S/2017/861)، تقوم إدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، بإطلاق مبادرة مشتركة تجريبية. وفي عام ٢٠١٨، دعمت المبادرة تنظيم حلقات عمل لتحليل النزاع بصورة مراعية للاعتبارات الجنسانية في ليبيريا ودارفور، شاركت فيها ممثلات عن منظمات المجتمع المدني النسائية، واستُرشد بها أيضا في التخطيط لعملية الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة في دارفور، وفي إجراء استعراض لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ليبيريا.

١٥ - ويقوم مكتب دعم بناء السلام، في إطار إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بمواءمة عمله على نحو متزايد مع الهيكل الأحادي السياسي - العملياتي الجديد، بالتعاون الوثيق مع الشعب الإقليمية في مجال الأولويات القطرية والإقليمية. ويتم تعزيز لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أيضا من خلال ركيزة السلام والأمن بأكملها ويسهم كل منهما فيها، وذلك بسبب ارتباط العمل السياسي بعلى نحو أفضل بالتحليل والتخطيط والبرمجة والموارد. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، قام كل من الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، بالتعاون مع مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببعثة مشتركة إلى السودان لاستعراض الأعمال التحضيرية للخفض التدريجي للعملية المختلطة ونقل مسؤولياتها إلى الحكومة. وبالمثل، وكدليل على توثيق التنسيق بين جهود بناء السلام وحفظ السلام في عمليات السلام، انضم الأمينان العامان المساعدان عينهما إلى رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام في القيام بزيارة إلى بانغي لاستكشاف الدعم المشترك الذي يمكن أن تقدمه لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام إلى البلد في أعقاب توقيع اتفاق سلام في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ بين الجماعات المسلحة والحكومة. وسافر الأمينان العامان المساعدان أيضا إلى مالي للعمل بشكل وثيق مع ممثلي الخاص لمالي، بالتأكد من تقديم دعم كاف لاتفاق السلام والمصالحة في مالي ومناقشة وضع إطار استراتيجي متكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والفريق القطري، وتقديم الدعم الذي يستلزمه ذلك من صندوق بناء السلام.

١٦ - وبدأ البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المعني ببناء القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مرحلة جديدة مدتها خمس سنوات. ويستند هذا البرنامج إلى نقاط قوة ركيزة السلام والأمن التي تم إصلاحها من أجل كفاءة تقديم الدعم المشترك لنظام المنسقين المقيمين الجديد. وفي الوقت الراهن، يدعم هذا البرنامج ٤٩ وظيفة مستشار لشؤون السلام والتنمية في مكاتب المنسقين المقيمين، ويعمل على تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والنهوض بالتنمية المستدامة والحفاظ على السلام، مع مساعدة منظومة الأمم المتحدة على تحديد نقاط الدخول للمشاركة. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، أنشأ مستشار شؤون السلام والتنمية خلية تحليل مشتركة تجمع بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لإجراء تحليل متعدد التخصصات وكفاءة تكامل البرمجة فيما بين الوكالات. ويساعد المستشارون لشؤون السلام والتنمية أيضا على تمكين أصحاب المصلحة

الوطنيين من أجل تعزيز الآليات والقدرات المستخدمة لإجراء حوار شامل للجميع وتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة. وفي سري لانكا، يدعم مستشار شؤون السلام والتنمية، الذي يعمل مع مفوضية حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية، إنشاء وتفعيل آلية العدالة الانتقالية في البلد.

١٧ - تواصل جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون الاستفادة من الخبرات النسبية والموارد المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعقدت المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى جلستها الافتتاحية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بدعم من جهة التنسيق العالمية وكجزء من مبادرة مشتركة أوسع نطاقاً بشأن العدالة لتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة. وفي جنوب السودان، تدعم جهة التنسيق العالمية، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، تنفيذ خطة عمل مملوكة للحكومة لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتعزيز المساءلة. وبناءً على توصية الاستعراض المستقل لجهة التنسيق العالمية في عام ٢٠١٨، سيتم إدراج إصلاح قطاع الأمن ضمن مجالات عملها الرئيسية.

١٨ - ويشكل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بانعدام الجنسية مثلاً آخر على النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في التحليل والبرمجة المشتركين. وأسفر عمله عن توجيهات محدثة وإنشاء آلية لتحسين جمع وتحليل البيانات، واتخاذ إجراءات لمعالجة قوانين الجنسية التي تطوي على تمييز بين الجنسين. وتعكف آلية الأمن المناخي المشتركة بين الوكالات، التي تضم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على وضع إطار متكامل لتقييم المخاطر لتعزيز فهم العلاقة بين تغير المناخ، والسلام والأمن، والحوكمة، والتنمية المستدامة.

١٩ - وتؤدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دوراً مهماً في التخفيف من العوامل المحركة للأزمات، بما يتماشى مع الولاية المسندة إليها. ويكتسي تعزيز التعاون مع الجهود المبذولة لتوفير المساعدة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث، وجهود بناء السلام على الصعيد الوطني أهمية أساسية لمساعدة الحكومات وشعوبها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدرج عدد متزايد من كيانات الأمم المتحدة بناءً السلام والحفاظ عليه في خططها الاستراتيجية، ويوفر ٨٠ في المائة من كيانات الأمم المتحدة التوجيه التقني للموظفين والتدريب على تحليل النزاعات، و/أو مراعاة ظروف النزاع، و/أو الحفاظ على السلام و/أو بناء السلام. ويعمل بعض كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي، مع خبراء السلام والأمن لتحديد مساهمتها في السلام. ووضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) نهجاً متعدد المخاطر يركز على الوقاية ويربط بناء السلام باستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٢٠ - ويتمثل أحد أهداف إصلاح المنظومة الإنمائية في تشكيل فريق قطري أكثر تماسكاً وقدرة على الاستجابة وخضوعاً للمساءلة، مع تركيز أقوى على توفير الدعم الجماعي والمتكامل وتحقيق نتائج مشتركة بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ترتبط وظيفة المنسقين المقيمين مباشرة بي من حيث التسلسل الإداري من خلال نظام يديره مكتب التنسيق الإنمائي المنشأ حديثاً. ويتولى كل منسق مقيم محاميد ومستقل المسؤولية عن تنسيق أعمال فريق الأمم المتحدة القطري وتوفير القيادة الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها التمكين من إدارة المخاطر بشكل أفضل ومنع نشوب النزاعات حسبما يقتضيه كل سياق قطري على حدة. ولا يوجد حل واحد يناسب

الجميع ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التأكد من أنها أكثر قدرة، جماعياً، على تلبية الاحتياجات المحددة لكل بلد. ومن منظور أشمل، تتطلب توقعاتي بشأن تحسين التحليل المتكامل ورصد المخاطر والوقاية منها، والاستراتيجيات الإقليمية، تعاوناً وثيقاً على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة لأغراض منها حماية الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان وكفالة تحليل النزاعات على نحوٍ مراعي للشباب وللاعتبارات الجنسانية.

٢١ - واحتفظت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بقيادة نائبة الأمين العام، بفريق عمل مكرس للعمليات الانتقالية والنعالي، برئاسة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب دعم بناء السلام. وتتركز اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي على توفير الدعم الميداني لسبعة بلدان ذات أولوية - إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والصومال، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا - لتعزيز التآزر على صعيد العمل الإنساني والإنمائي وتقوية الروابط مع العمل المضطلع به في مجال بناء السلام من أجل وضع نُهج أكثر تكاملاً لمواجهة الأزمات ولدعم خطة عام ٢٠٣٠.

٢٢ - وأكرر التزامي بإنشاء إطار عمل للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة يركز على النتائج ويستجيب بدرجة أكبر للأولويات الوطنية المحددة. وسيشمل ذلك ضمان استرشاد أطر التعاون الجديدة بالتحليل المتعدد الأبعاد للمخاطر وكفالة أن تكون الوثائق أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع السياقات القطرية الآخذة بالتطور.

٢٣ - وقام مرفق جديد مخصص تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البيئات الهشة بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الإنمائي الوطني والتنسيق بين الجهات المانحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وليبيريا، ومالي. وبناءً على التوصية الواردة في تقريرتي لعام ٢٠١٨، أوفدت ٢٣ بعثة متعددة التخصصات تتعلق باستراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، وقدمت الدعم لعمليات الاستشراف الاستراتيجي وأدوات البيانات والاستعراضات الوطنية الطوعية في البيئات المتأثرة بالنزاع، لتكفل بذلك أن يكون الدعم المقدم للتخطيط لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني مراعيًا لطبيعة النزاع ومتكاملاً.

٢٤ - ومن أجل زيادة اتساق السياسات والاتساق العملياتي فيما بين الركائز الثلاث دعماً للدول الأعضاء، أوصل تشجيع ركيزتي التنمية، والسلام والأمن على تحسين استخدام آليات حقوق الإنسان، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والتوصيات الصادرة عنها. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان من أجل العمل بفعالية وكفاءة مع جميع ركائز منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء. فهذه الجهود تعزز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الأخرى ودمجها في الجهود الجماعية الرامية إلى الدفع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنع الأزمات، ومن ثم فهي تسهم في تعزيز ولايات المجلس المتمثلة في التعزيز وتوفير الحماية ومنع الأزمات.

ثالثاً - القيادة والمساءلة والقدرات دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه

٢٥ - إن عزمي على تحسين القيادة والمساءلة والقدرات من أجل الحفاظ على السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة ينبع أولاً وقبل كل شيء من التزام بدعم الجهات الفاعلة الوطنية في بناء قدرات وطنية مرنة. ويشمل هذا الالتزام معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز والاستبعاد، وتعزيز حقوق الإنسان وجعل المؤسسات أكثر شمولاً للجميع والتصدي للعوامل الأخرى المؤدية إلى النزاع التي تقوض التماسك الاجتماعي وقد تؤدي إلى نزاع عنيف. وفي الفلبين، قام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من صندوق بناء السلام، بمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية على العمل سوياً لإصدار التشريعات التي أنشأت منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي، مما حل نزاعاً استمر أربعة عقود. وينطبق هذا الالتزام أيضاً على جميع القيادات العليا في الميدان، بما في ذلك ممثلي الخاصون ونوابهم. وعلى سبيل المثال، أبن بوضوح في التوجيه الذي أصدرته في شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن التخطيط لعمليات الانتقال، الآمال العريضة المعقودة على ممثلي الخاصين ونوابهم في قيادة التخطيط في المراحل الانتقالية، بما في ذلك أهمية طلب تعيين جهة تنسيق من جانب الحكومة.

٢٦ - وأنا أعمل حالياً على التأكد من أن مكاتب المنسقين المقيمين مجهزة لتصبح بمثابة مراكز رئيسية للتحليل والتخطيط الجماعيين، مستفيدة في ذلك من جميع خبرات كيانات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة. ويمكن أيضاً أن تدعم قدرات ركيزتي حقوق الإنسان، والسلام والأمن و المناقشات المتعلقة بالتحليل والتخطيط والبرمجة على المستوى القطري، في إطار الاستجابة لسياقات وطنية محددة. ويؤدي المستشارون لشؤون السلام والتنمية دوراً رئيسياً في ضمان مراعاة برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية لظروف النزاع واستنادها إلى تحليلات عالية الجودة. ويستمر نشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان وللشؤون الجنسانية، حسب توفرهم وبناء على طلب البلدان المضيفة. وسيعمل مكتب التنسيق الإنمائي مع الشركاء لضمان توفير الدعم لجملة أمور منها التخطيط للمراحل الانتقالية في البعثات وبناء السلام وتعزيز التعاون بين الأنشطة الإنسانية وأنشطة التنمية وبناء السلام، في بلدان محددة، وكذلك لتعزيز القدرات اللازمة على توفير الدعم التحليلي والبرنامجي في المكاتب الإقليمية.

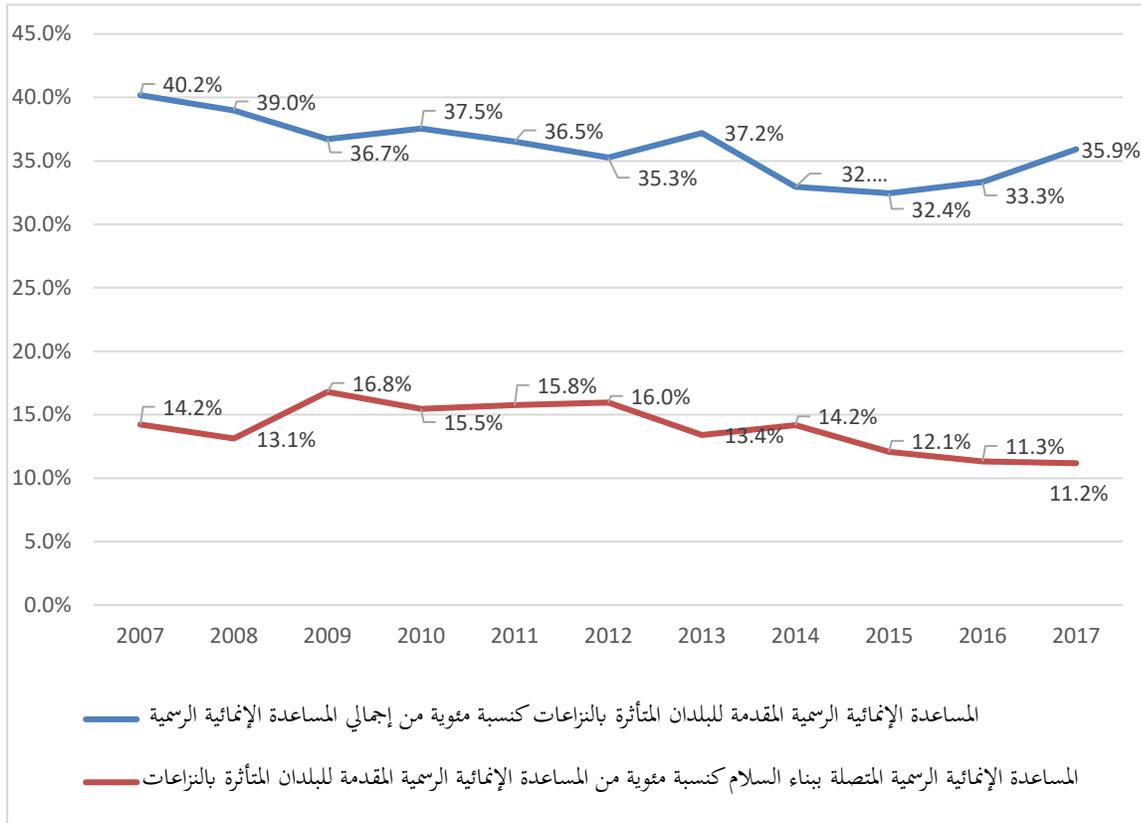
٢٧ - ويستمر العمل على توسيع نطاق أدوات الدعم المتكامل المقدم إلى القيادات الميدانية من الكيانات المعنية بالتنمية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام. ويشمل ذلك الدعم إجراء حوارات إقليمية بين المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي وركيزة السلام والأمن، وتنظيم حلقات عمل قيادية في إطار ركيزة السلام والأمن تتناول المهام والمسؤوليات المستمرة التطور، بما في ذلك بناء السلام والحفاظ عليه. وتنظم الكيانات بشكل متزايد دورات تدريبية بشأن موضوعات تشمل تحليل النزاع والحفاظ على السلام.

٢٨ - وتواصل المنظومة تعزيز القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة في الميدان. أما في المقر الرئيسي، فإن ندب الموظفين من قبيل الموظفين الذين تقدمهم منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مكتب دعم بناء السلام، يعزز معارف الأفراد العاملين في مجال بناء السلام على نطاق المنظومة. والعمل جارٍ حالياً على إطلاق مبادرة "مخزون الموارد البشرية" التي تهدف إلى تكوين كادر من المهنيين على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة وتنمية قدراتهم بتزويدهم بالمعارف والخبرات اللازمة على نطاق العلاقة العضوية بين العمل الإنساني والتنمية وصلاتها بالسلام.

رابعاً - تمويل بناء السلام

٢٩ - في عام ٢٠١٨، قمت بتبنيهم إلى أمرين هما الحاجة الملحة إلى الاستثمار في منع نشوب النزاعات وضمان توفر الموارد المالية للبلدان التي تشهد بالفعل حالة نزاع عنيف. ولقد انخفضت بشكل عام المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٨. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات توقفت عن الانخفاض في عام ٢٠١٧ كنسبة مئوية من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية - وهو ما يحتمل أن يكون قد أدى إلى عكس اتجاه اتسم بتراجع الدعم استمر عقداً من الزمن. بيد أن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة ببناء السلام استمر بوجه عام كنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتم تخصيص مزيد من الاستثمار بالقيمة المطلقة للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة ببناء السلام، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمارات في العمليات السياسية الشاملة للجميع وفي المهام الحكومية الأساسية، لكن الاستثمارات في توفير الخدمات الأساسية في مجال السلامة والأمن، وفي سيادة القانون وحقوق الإنسان مازالت تعاني حالة من الركود بشكل يدعو للقلق. ومازال مجموع المساعدات الثنائية المخصصة للبرامج التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي في البلدان المتضررة من النزاع منخفضاً حيث بلغ ٥ في المائة، بالرغم من الأدلة التي تشير إلى أن المساواة بين الجنسين ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة الاستقرار. ويظل الشاغل الرئيسي الذي حدده القراران التوأمين في عام ٢٠١٦، وهو أن بناء السلام والحفاظ عليه يتطلبان تمويلًا كافيًا ومستدامًا ويمكن التنبؤ به. ولا يمكن في الوقت الراهن التنبؤ بالتمويل المتعهد به لأنشطة بناء السلام، فهو تمويل مخصص بطبيعته، ولا يكفي لضمان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وإضافة إلى ذلك، تواجه الأمم المتحدة حالة مالية مضطربة تتمثل في وجود مشاكل متفاقمة في ميزانيتها العادية تتعلق بالسيولة، وهو اتجاه يجب إيقافه وعكس مساره على وجه السرعة. وتواجه عمليات حفظ السلام أيضاً قيوداً نقدية متكررة تُجبر المنظمة على تأجيل تسوية التزاماتها تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وقدمت إلى الجمعية العامة مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة مشكلة السيولة والمشاكل الهيكلية الأوسع نطاقاً التي تعوق القدرة على إدارة الميزانية.

النسب المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء السلام ولدعم البلدان المتأثرة بالنزاعات، ٢٠١٧-٢٠٠٧



المصدر: مكتب دعم بناء السلام، استناداً إلى نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، OECD.Stat.

٣٠ - وقدمت في تقريرتي لعام ٢٠١٨، بناءً على طلب الدول الأعضاء، خيارات بشأن زيادة التمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، وإعادة هيكليته وتحسين كيفية تحديد أولويات استخدامه، وذلك بسبل منها الاشتراكات المقررة والتبرعات. وتضمنت خياراتي تخصيص الرصيد المتبقي من أي صندوق استثماري على مستوى المقر، الذي لم يقيم بأي نشاط طوال سنتين أو أكثر، لصندوق بناء السلام؛ والالتزام الطوعي بما يعادل ١٥ في المائة من الميزانية النهائية لسنة كاملة لبعثة حفظ سلام منتهية كل عام لمدة عامين بعد انتهاء ولاية البعثة، لمشاريع بناء السلام القائمة أو لصندوق تمويل جماعي على المستوى القطري؛ والالتزام الطوعي بسداد الاشتراكات المقررة غير المنفقة لصندوق بناء السلام؛ وتوفير تمويل لصندوق بناء السلام في صورة اشتراكات مقررة تمثل ١٠٠ مليون دولار أو نسبة ١ في المائة تقريبية ورمزية من قيمة مجموع ميزانيات الأمم المتحدة لعمليات السلام. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، كان من المفترض أن المبلغ المترتب على توصيتي بتقسيم ١٥ في المائة من إجمالي الفرق في الاحتياجات المالية الإجمالية لعمليات حفظ السلام كحصة مقررة من أجل تمويل صندوق بناء السلام، بناءً على فرق قدره ١١٠ ملايين دولار، من ٦,٨٠ بليون دولار في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٦,٦٩ بليون دولار في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، سيعادل مساهمة قدرها ١٦,٥ مليون دولار. ومن شأن أي من هذه الخيارات، إذا دعمتها الدول الأعضاء، أن تضيق الفجوة في الموارد والقدرات اللازمة لتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام وأن تساعد في تلبية الاحتياجات الوطنية لبناء السلام.

٣١ - وناقشت الدول الأعضاء تمويل بناء السلام، في عدد من المحافل، بما فيها لجنة بناء السلام. واستجاب عدد محدود من الدول الأعضاء لنداءاتي بتقديم تبرعات في صورة أموال مقررة، بما في ذلك الاستخدام الخلاق لميزانيات حفظ السلام المتعهد بها وغير المنفقة. وإنني أتطلع إلى مواصلة بحث هذه الخيارات مع كل الجهات المهتمة بالأمر وأواصل تشجيع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ولم يحرز سوى تقدم محدود في أربعة من خيارات التمويل التي قدمتها في عام ٢٠١٨.

٣٢ - لقد مضيت قدما في إعداد تلك التوصيات المتعلقة بالتمويل والتي هي من ضمن صلاحياتي، لضمان تلبية احتياجات التمويل الهامة. واتخذت خطوات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لزيادة القدرات في مكاتب المنسقين المقيمين على دعم الدول الأعضاء في وضع وتمويل خططها الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك تعيين خبراء اقتصاد وموظفين لشؤون تنسيق التنمية لتمويل الشراكات والتنمية. وسيكون للمنسقين المقيمين ثلاث آليات تمويل رئيسية يمكن الاعتماد عليها لدعم العمل الذي تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجالي العمل الإنساني والإنمائي وعلى صعيد بناء السلام، وهي: الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ المركزي، وصندوق أهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام، على التوالي. وبموجب شروط اتفاق التمويل، عملت مع الدول الأعضاء على كفالة زيادة التركيز على صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات والصناديق المواضيعية لفردى الوكالات، مما سيحفز بدوره استخدام موارد غير أساسية عالية الجودة. وتجدر الإشارة أيضا إلى مساهمة صندوق بناء السلام في أهداف التنمية المستدامة؛ ويشير التحليل إلى أن الصندوق وجّه ٨٣ في المائة من استثماراته خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٠ المتعلق بالحد من عدم المساواة، والهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف ٤ المتعلق بالتعليم الجيد، و الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات الشاملة للجميع.

٣٣ - وإنني مازلت ملتزما بكفالة زيادة الشفافية والوضوح بشأن كيفية إدارة الأمم المتحدة للموارد التي أثمنت عليها، وما يتحقق من خلال هذه الموارد. وفي مجال بناء السلام، تواصل الأمم المتحدة الدفع قدما من أجل الحد من التجزؤ وزيادة الاتساق وتحسين التنسيق بين أدوات التمويل. وإنني بصدد إنشاء لوحة متابعة تمويل بناء السلام لتحقيق هذا الغرض.

٣٤ - ولا يزال تخصيص الموارد من الميزانيات المقررة لبعثات حفظ السلام للاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المأذون بها دعما لبناء السلام يمثل أداة حاسمة للاضطلاع بالأنشطة في مجالات بناء السلام الصادر بها تكليف، مثل الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية. وبلغت الاحتياجات من الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغا قدره ١٩٠ مليون دولار، منها حوالي ١٢٠ مليون دولار لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويستخدم التمويل البرنامجي لإجراءات التدخل في بناء السلام التي تقوم بها البعثات منفردة أو في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أو الشركاء الآخرين، لتعزيز قدراتها على معالجة الأولويات المشتركة لبناء السلام. وأثبت التمويل البرنامجي فائدته بشكل خاص خلال عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة في منع حصول ثغرات بعد انسحاب البعثة. وقد فتحت الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/73/488) آفاقا جديدة بإدراج ١٥ مليون دولار لاستخدامها في نقل الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وأشجع الدول الأعضاء

على مواصلة دعم مثل هذه النهج المبتكرة التي تسهم في توطيد مكاسب السلام والأمن التي حققتها البلدان خلال وجود عملية لحفظ السلام.

٣٥ - ويكفل صندوق بناء السلام أنه يعمل كعنصرٍ مكملٍ للتمويل البرنامجي المقرر. وتشمل الأمثلة على ذلك التسلسل الاستراتيجي لدعم صندوق بناء السلام لاستكمال التمويل البرنامجي لمشروع لبناء السلام عبر الحدود بين كوت ديفوار، حيث فُصّلت بعثة حفظ السلام في عام ٢٠١٧، وليبيريا، حيث أُغلقت البعثة في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨ أنشأ صندوق بناء السلام نافذة للمراحل الانتقالية تسهم في تنفيذ توجيهي الجديد بشأن التخطيط لعمليات الانتقال، مما يخفف من أثر ”الهاوية المالية“ بتغطية سنتين قبل تقليص البعثة وخمس سنوات بعده. وبالنظر إلى النمو الهائل في الطلب، فإن هدف الخطة الاستراتيجية المقبلة هي في أن يستثمر الصندوق ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من تمويله في ظروف الانتقال.

٣٦ - وأكرر التأكيد على وجوب التأكد من أن تمويل انتقال البعثة يعكس احتياجات بناء السلام المحددة من خلال تحليل المخاطر المشترك. وقد تم بنجاح البدء في جمع الأموال على المستوى القطري، ودعمها بشكل محفّز من قبل صندوق بناء السلام، وتحويلها إلى استثمارات في بابوا غينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكولومبيا. وفي الحالات المماثلة لليبيريا، حيث لا يزال صندوق بناء السلام هو المساهم الوحيد في الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لليبيريا، أشدد على ضرورة دعم المانحين لهذه الصناديق لكي يكون لها الأثر المتوخى. وفي ليبيريا، كان من الممكن أن يقدم الالتزام الطوعي بالاشتراكات المقررة غير المنفقة من ميزانية حفظ السلام إلى صندوق بناء السلام مبلغا إضافيا قدره ١١,٦ مليون دولار لدعم المرحلة الانتقالية. والالتزام الطوعي بتقديم ما يعادل ١٥ في المائة من الميزانية النهائية لسنة كاملة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (١١٦,٩٥ مليون دولار) كل سنة، لمدة سنتين تلي انتهاء ولاية البعثة، توجّه لمشاريع بناء السلام القائمة أو لصندوق تمويل جماعي على الصعيد القطري، وفقا لتوصيتي لعام ٢٠١٨، يعني تقديم مبلغ ١٧,٥ مليون دولار في السنة على مدى سنتين لليبيريا. ولدعم المرحلة الانتقالية في دارفور بشكل خاص، أشجع الدول الأعضاء على النظر في خيار الالتزام الطوعي بتقديم ما يعادل ١٥ في المائة من الميزانية النهائية لسنة كاملة لبعثة حفظ السلام قيد الإغلاق في كل سنة على مدى السنتين اللتين تعقبان انتهاء ولاية البعثة، إلى مشاريع بناء السلام القائمة أو إلى صندوق تمويل جماعي على الصعيد القطري.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، وافق صندوق بناء السلام على تقديم ١٨٣ مليون دولار على شكل مشاريع إلى ٤٠ بلداً. وعمل الصندوق في بلدان لم يكن نشطاً فيها من قبل، ولكن حيث أتاحت التطورات السياسية فرصاً جديدة، بما في ذلك إثيوبيا، وتوغو، وتونس، وزمبابوي، والكونغو، وليسوتو، ونيجيريا، وتم الإعلان عن البلدان الثلاثة الجديدة بدانا مؤهلة للتمويل: بوركينا فاسو والسلفادور وغامبيا. ولا تزال منطقة الساحل تمثل أولوية بالنسبة للصندوق؛ فقد زادت استثماراته دعماً لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل من ٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٦٥,٧ مليون دولار. وما فتئت أدعو منذ بداية ولايتي إلى إحداث ”نقلة نوعية“ في الدعم المالي المقدم إلى صندوق بناء السلام - بأن يكون، في الحالة المثالية، غير مخصص ومتعدد السنوات - الأمر الذي اعتبره محوريا لإعطاء الأولوية لمنع النزاع من خلال استراتيجيات مشتركة بين الركائز. وقد استجابت الدول الأعضاء لدعوتي من خلال زيادة في رسملة الصندوق خلال العامين الماضيين بنسبة ٨٥ في المائة، وعدد من المساهمات المتعددة السنوات. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المشجعة، لا يزال التمويل دون النقلة النوعية المتوخاة.

٣٨ - وسيواصل صندوق بناء السلام تجاوز هدي البالغ ١٥ في المائة من الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي في بناء السلام، حيث بلغ ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٨ في ما يُعدُّ سابقة لأي من صناديق الأمم المتحدة. ويدعم جزء مهم من حافظة صندوق بناء السلام المتنامية مُنْجاً مبتكرة لتمكين المرأة والشباب من خلال دعوتها الخاصة التنافسية السنوية، ومبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولا يزال صندوق بناء السلام هو صندوق التمويل الجماعي الذي يتمتع بأكبر قدر من التنوع من الكيانات المتلقية (التي تزيد الآن عن ٤٠)، وواحدًا من صناديق التمويل الجماعي القليلة التي توفر تحويلات مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني والحكومات. والعمل جارٍ على وضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن الميزنة القائمة على أساس جنساني، وكذلك بشأن إعداد البرامج المتعلقة بالشباب وبناء السلام، لمقدمي الطلبات إلى الصندوق والجهات المستفيدة منه. وسيبدأ الصندوق قريبًا تطبيق نظام جديد للإبلاغ وإدارة المعارف، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية.

٣٩ - وإنني أواصل البحث عن حلول تمويل مبتكرة لبناء السلام من خلال استكشاف حلول تتجاوز الشراكات التقليدية بما في ذلك من خلال مساهمات الأفراد والمؤسسات والمنظمات الدينية، وتوليد الإيرادات على أساس السندات والجبايات والضرائب، والشراكة المؤسسية، والتمويل المختلط. وتشمل المبادرات الواعدة نَهج تمويل مختلط استُخدم في كولومبيا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق المتضررة من النزاع. وأواصل تشجيع الدول الأعضاء على استكشاف وسائل مبتكرة لتمويل أنشطة بناء السلام.

٤٠ - وفي المؤتمر الثاني الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٩، لاحظتُ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقدم مساهمة قيمة في بناء السلام والحفاظ عليه، على النحو المبين في المنشور المعنون *South-South in Action: South-South and Triangular Cooperation on Peace and Development*، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتم دعم تبادل المعارف بين البلدان التي تعرف عن نفسها باعتبارها بلدانا هشة من خلال الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة.

خامساً - الشراكات من أجل بناء السلام والحفاظ عليه

٤١ - لا تزال الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين تشكل أولوية بالنسبة للمنظمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، دعوت إلى عقد جلسة تحاورية رفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات النشطة في مجال السلام والأمن الدوليين. وأجرى المشاركون تبادلًا مثيرًا للآراء بشأن التحديات العالمية المتصلة بالسلام والأمن، بما في ذلك بناء السلام والحفاظ عليه. ونتيجة لذلك، حددت إجراءات ملموسة لتعزيز التعاون والتنسيق، لا سيما في الميدان.

٤٢ - وفي هذا الصدد، تواصل البعثات السياسية الخاصة الإقليمية في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط آسيا عقد حوارات حكومية دولية مواضيعية منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز التحليل والتخطيط والأنشطة المشتركة لدعم الحفاظ على السلام. وقد قام كل من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز القدرة العملياتية لآليات الإنذار المبكر لوسط أفريقيا من خلال تحديد القدرات المؤسسية

في آليات منع نشوب النزاعات. وقد وضعت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام آليات لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق والنهج المشتركة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٤٣ - ويزداد ترسُّخ شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، بناء على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، من خلال القيام مثلاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بتنظيم حلقة عمل بشأن تفعيل سياسة الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في منطقة الساحل. وتمثل مبادرة "إسكات المدفع" التي أطلقها الاتحاد الأفريقي للترويج لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها جهداً آخر حاسم الأهمية. كما أدت النهج الإقليمية إلى تمكين صندوق بناء السلام من العمل في شراكة مع المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٤ - وتعكف حالياً لجنة بناء السلام على تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق عقد حوار سنوي مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأشجع اللجنة على مواصلة استكشاف السبل للعمل في شراكة مع المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٥ - كما أشرت في تقريرها لعام ٢٠١٨، فإن العمل جارٍ على تنقيح خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني من أجل تسريع وتيرة التقدم في مجال مشاركة المرأة في بناء السلام، وذلك في ضوء الإصلاحات التي بدأ إجراؤها والتزام المنظمة بالحفاظ على السلام. وسوف تكون خطة العمل المنقحة متوائمة مع الإطار الجديد للمساءلة بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل تحسين عملية الإبلاغ عن أنشطة بناء السلام المراعية للمنظور الجنساني.

٤٦ - ورحبت في عام ٢٠١٨ بالتقرير عن الشباب والسلام والأمن المعنون "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" (A/72/761-S/2018/86)، وبالقرار الثاني لمجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن (القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨))، الذي طلب فيه المجلس مني أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار والقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلقت استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام ٢٠٣٠، التي تشمل التركيز على بناء السلام وبناء القدرة على الصمود باعتبارها أحد مجالات ذات الأولوية. وقد أرسيت استراتيجية الشباب لعام ٢٠٣٠ بشكل صارم التزامات بالنهوض بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، وأتطلع إلى التقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة من القرارين جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء. وفي غرب البلقان، على سبيل المثال، أربعة مشاريع جديدة تيسر فرص الاستماع إلى وجهات نظر الشباب من قبل صناع القرار بشأن وضع السياسات التي ترسم مستقبل المنطقة. وأدعو الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لتشكيل ائتلافات وطنية مع منظمات بناء السلام التي يقودها الشباب واعتماد خرائط طريق لضمان التنفيذ العملي للقرارات والمشاركة المجدية لبناء السلام الشباب ومنظماهم في عمليات وبرامج السلام والأمن على الصعيد الوطني.

٤٧ - وإنني أواصل السعي إلى تفعيل إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات وما بعد الأزمات لعام ٢٠١٧. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أنشأت الأمم المتحدة إلى جانب البنك الدولي لجنة توجيهية مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي معنية بالحالات المتضررة من الأزمات لتحديد الأولويات السنوية ورصد التنفيذ، برئاسة مشتركة من الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام وكبير مديري البنك الدولي

المعنيين بالهشاشة والنزاع والعنف. وأعاد مكتب دعم بناء السلام تنشيط قدرته على إدارة الشراكات مع مجموعة البنك الدولي وأنشأ، في أعقاب مبادرة تجريبية أطلقت عام ٢٠١٧ في باكستان وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان والصومال وغينيا بيساو والكاميرون واليمن، مرفقا للأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات كجزء من صندوق بناء السلام، لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٤٨ - في إطار تفعيل الدراسة الرائدة المشتركة بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، بعنوان *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*، تعاونت الأمم المتحدة والبنك الدولي في طاجيكستان وغينيا ونيبال والنيجر على إطلاق نافذة المؤسسة الدولية للتنمية الفرعية لمرفق التخفيف من المخاطر. وقد أطلقت في تونس وزمبابوي مشاريع صندوق بناء السلام استنادا إلى نتائج هذه الدراسة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، ضمت مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة المديرين القطريين والمديرين الإداريين والمنسقين المقيمين معاً في حوار للقيادات العليا بشأن منع النزاع وحفظ السلام يعقد لأول مرة على الإطلاق في داكار.

٤٩ - وكان العنصر الرئيسي في هذا العمل هو تحول في التركيز قاده الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لتقييم الإنعاش وبناء السلام، الذي أنشأته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في عام ٢٠١٦ لدعم نهج موحد ومعترف به دولياً يهدف إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء النزاع والأزمات وآثارها، ومساعدة الحكومات على وضع استراتيجية لتحديد أولويات الإنعاش وبناء السلام. وفي عام ٢٠١٨، أنجزت التقييمات المشتركة بشأن الإنعاش وبناء السلام في الكاميرون، بناءً على طلب الحكومة، وفي زيمبابوي، أجرت الأمم المتحدة والبنك الدولي تقييماً مشتركاً لدعم عملية الانتقال السياسي في البلد. ورداً على التحديات المتزايدة لمبادرة سلام مستدامة على نطاق المنظومة، أوفدت الأمم المتحدة بعثة متكاملة بقيادة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لاستعراض الخيارات المتاحة لتحقيق الفائدة المتلى من دعم الأمم المتحدة للمبادرة في بوركينا فاسو.

٥٠ - ويواصل كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي العمل ضمن الولايات المؤسسية لكل منهما في قطاع الأمن. وفي عام ٢٠١٨، أُجري استعراضان للنفقات العامة في غامبيا وغينيا بيساو، وقُدّم دعم مشترك لإصلاح الإدارة المالية العامة في قطاع الأمن في الصومال. وقد وسع كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي نطاق التنسيق بينهما بشأن تقديم الدعم للمهام الحكومية الأساسية في الحالات المتضررة من الأزمات برعاية منبر الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتعزيز وظائف الحكومة الأساسية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، وفي عام ٢٠١٨، استكملاً أداة تشخيص مشتركة تساعد على توفير التوجيه بشأن تقييم مركز الحكومة والخدمة المدنية والحكم المحلي والإدارة المالية العامة وتنسيق المعونة ومؤسسات القطاع الأمني.

٥١ - وتؤدي مؤسسات مالية دولية أخرى أيضاً دوراً هاماً في المساعدة على الحد من المخاطر المتعددة الأبعاد. وتبين استراتيجية مصرف التنمية الأفريقي بشأن معالجة الأوضاع الهشة وبناء القدرة على الصمود في أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ ومبادراته لتنفيذ الأولويات المؤسسية الخمس للبنك في ١٠٠٠٠ مجتمع محلي تعيش أوضاعاً هشة خلال ١٠٠٠ يوم في شراكة مع جهات فاعلة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فرصاً مهمة للأمم المتحدة لتوسيع نطاق هذه الشراكات. ويعمل البنك الإسلامي للتنمية أيضاً على توسيع نطاق عمله في هذا المجال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع وتنفيذ سياسة البنك المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود في عدد من البلدان.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٨، دعوتُ إلى وضع مبادئ توجيهية للمشاركة على صعيد المجتمعات المحلية في بناء السلام والحفاظ عليه. ويقوم فريق عامل مشترك بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني بوضع مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات الأمم المتحدة للسلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيتم تشجيع الأمم المتحدة على استخدام تلك المبادئ التوجيهية لتطوير أو تعزيز استراتيجيات المشاركة القطرية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، لا سيما فئات الشباب والنساء. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تركز على بناء القدرات، وتعزيز الدعم المالي، وتبادل الممارسات الجيدة.

سادسا - خاتمة

٥٣ - في عام ٢٠١٨، قدمت مجموعة من ٤٢ توصية يتسم معظمها بالجرأة والطموح، لدعم الالتزام المشترك للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ببناء السلام والحفاظ عليه. ويقدم هذا التقرير المؤقت إشارة مبكرة على التقدم المحرز: فقد أحرز تقدم في الغالبية العظمى من توصياتي، باستثناء التوصيات الهامة المتعلقة بتأمين تمويل كاف لبناء السلام. وأحث الدول الأعضاء على ضمان إحراز تقدم أيضا في تلك المجالات من أجل دعم جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بنموذج الحفاظ على السلام بشكل عام.

٥٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨)، سأقدم تقريرا مفصلا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين فيما يتعلق بالاستعراض الشامل المقبل لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، مع التركيز على مواصلة تنفيذ القرارين التوأمين المتخذين في عام ٢٠١٦ (قرار الجمعية ٢٦٢/٧٠ وقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) وتنفيذ التوصيات والخيارات اللاحقة. وسيتضمن تقريرتي لعام ٢٠٢٠ تفاصيل الأثر والإنجازات، لا سيما على الصعيد الميداني، نتيجة للجهود المشتركة للمجتمع الدولي. كما أنه سيتناول بشكل حاسم المجالات التي كان فيها التقدم محدودا أو معدوما، لتحديد أي التزامات إضافية لازمة من جانبي ومن جانب الدول الأعضاء، وليستترشد بها استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.